الفهرس

المقدمة 21

الجزء الأول : حوكمة التشريع : تمتين مناعة القطاع العام 63

العنوان الأول : التضييق القانوني على الفساد 71

الفصل الأول : تطوير التشريع في المادة الإدارية: 72

المبحث الأول : المفهوم الموسع للموظف العمومي 73

الفقرة الأولى : المدلول الضيق للمفهوم: 74

الفقرة الثانية : المدلول الموسع للموظف العمومي: 76

المبحث الثاني : تطوير النظام التأديبي: 81

الفقرة الأولى : بالنسبة للخطأ التأديبي: 83

الفقرة الثانية : بالنسبة للخطأ المالي: 87

الفصل الثاني : موائمة التشريع مع المعايير الدولية: 91

المبحث الأول : الموائمة على المستوى الشكلي: تجويد التشريع 93

الفقرة الأولى : تحسين الصياغة التشريعية : 93

الفقرة الثانية : التوحيد والتجميع : 99

المبحث الثاني : الموائمة على مستوى المضمون : مع الاتفاقية الأممية: 102

الفقرة الأولى : توسيع مظلة التجريم وسد الثغرات التشريعية: 103

أ. التجريم المتماثل نسبيا مع الإتفاقية الأممية: 103

ب. تماثل نسبي في نظام العقوبات : 115

ج. توسيع مظلة التجريم : 119

الفقرة الثانية : رفع معوقات الملاحقة القضائية: 122

أ. تشديد نظام التقادم: 122
ب. تقييد الحصانات الوظيفية: 123
ج. رفع السرية البنكية: 126

العنوان الثاني : احلال النزاهة على القطاع العمومي 130

الفصل الأول : أخلقة البيئة المهنية: 132
المبحث الأول : إبطال مفعول عوامل التأثير على النزاهة: 134
الفقرة الأولى : ابطال مفعول العوامل الداخلية: 136
أ. تضخم الجهاز الإداري والبطالة المقنعة: 137
ب. سوء التنظيم الإداري وافتعال التعقيد في الإجراءات: 138
ج. الخلل في ميزان التأجير العمومي: 141
الفقرة الثانية : ابطال مفعول العوامل الوافدة : 143
أ. التوقي من الإفساد السياسي: 144
ب. التوقي من تضارب المصالح: 149
المبحث الثاني : تخصيب الإستقامة داخل القطاع العمومي: 159
الفقرة الأولى : تركيز البنية التحتية للنزاهة: 160
أ. هياكل النزاهة: 160
ب. مدونات السلوك والأخلاقيات المهنية: 165
الفقرة الثانية : تطويق فرص فساد كبار الموظفين: 169
أ. أهمية التصريح بالذمة المالية في تحقيق النزاهة: 170
ب. مناهضة الإثراء غير المشروع: 179
الفصل الثاني: أخلقة الحياة العامة: 184
المبحث الأول : بناء ثقافة اجتماعية معادية للفساد: 185
الفقرة الأولى : تنضيج الوعي الاجتماعي بخطر الفساد: 187
أ. تربية الناشئة على قيم النزاهة والإستقامة: 187
ب. تعزيز الوعي بقيم المواطنة وحماية المال العام: 191
الفقرة الثانية : اضعاف مفعول الاستبداد والفوضى: 195
أ. تعزيز أسس دولة حكم القانون: 196

ب. تعزيز الحريات العامة: 199
المبحث الثاني: حفز الكشف عن الفساد: 201
الفقرة الأولى : رفع معوقات التبليغ: 203
أ. تعديل القانون الجزائي: 204
ب. تعديل قانون الوظيفة العمومية: 206
الفقرة الثانية : وضع نظام خاص بالتبليغ عن الفساد في القطاع العمومي: 211
أ. صيغ التبليغ عن الفساد في القطاع العمومي: 211
ب. ضمانات التبليغ: 215
خاتمة الجزء الأول 222

الجزء الثاني : تغيير نمط الحوكمة:على مستوى التصرف العمومي و الرقابة 225

العنوان الأول : تجديد مقاربة التصرف العمومي 231

الفصل الأول : إشاعة الشفافية: 235
المبحث الأول : تعزيز انفتاح الجهاز الإداري: 237
الفقرة الأولى : اتاحة النفاذ إلى المعلومات: 237
أ. التحرير الإرادي والإستباقي للمعلومة: 239
ب. النفاذ المشروط إلى المعلومات: 241
الفقرة الثانية: تعصير اسداء الخدمات: 244
أ. تبسيط الإجراءات الإدارية: 244
ب. توسيع التعامل اللامادي: 247
المبحث الثاني : مزايا الانفتاح: 250
الفقرة الأولى : محاصرة الإفلات من العقاب: 251
أ. تركيز قاعدة المساءلة على أداء الموظفين العموميين: 253
ب. اعمال مبدأ المحاسبة: 257

الفقرة الثانية: بناء منوال تشاركي: 260
أ. تعزيز الرقابة الإجتماعية: 262
ب. بناء الشراكات مع القطاع الخاص ضد الفساد: 266
الفصل الثاني : التحكم في مخاطر الفساد :رسم خارطة الفساد 270
المبحث الأول : المجالات الأفقية الأكثر عرضة للفساد: 271
الفقرة الأولى : تطوير نظم المشتريات العمومية: 273
أ.بث الشفافية على مسار ابرام الصفقات العمومية: 274
ب.تكريس النزاهة على منظومة التصرف في الصفقات العمومية: 275
ج. تضمين فكرة الشراء المستدام: 277
د. تطوير حوكمة الصفقات العمومية والشراء الإلكتروني: 279
الفقرة الثانية : ترشيد التصرف في المالية العمومية: 281
أ.بث الشفافية على مسار التصرف في الميزانية: 283
ب.تدعيم الميزانية التشاركية: 285
ج.توسيع التصرف حسب الأهداف: 286
المبحث الثاني : لجم الفساد القطاعي: 287
الفقرة الأولى : الفساد في القطاع السيادي: 289
أ.تطويق الفساد في المؤسسة الأمنية والديوانية: 290
ب.تطويق الفساد في المجال الجبائي: 293
ج.تقويض الفساد في مجال القضاء: 294
الفقرة الثانية : الفساد في القطاعات الخدمية: 296
أ.تطويق الفساد في القطاع الصحي: 296
ب.تطويق الفساد داخل الجماعات المحلية: 298

العنوان الثاني: استحثاث البناء المؤسسي: 301

الفصل الأول : تناثر الهياكل المتدخلة: 303
المبحث الأول : هشاشة هياكل وضع السياسة العمومية لمكافحة الفساد 304
الفقرة الأولى : الهياكل الحكومية: 305

أ. وزارة للحوكمة ومقاومة الفساد 305
ب. المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد الأموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها: 311
الفقرة الثانية : الهيكل المستقل المتخصص: 313
أ. اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد 314
ب. الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد 316
المبحث الثاني : تعدد هياكل الرقابة دون نجاعة: 319
الفقرة الأولى : الرقابة الإدارية: تعدد الهياكل الرقابية 321
أ. الهيئات الأفقية: 322
ب. التفقديات الوزارية: 337
الفقرة الثانية : ضعف الرقابة القضائية: 338
أ . القضاء العدلي:القضاء الجزائي : 339
ب. القضاء الإداري: 341
ج. القضاء المالي: 344
د. مجلس المنافسة: 346
الفقرة الثالثة : الرقابة ذات الطابع السياسي: 348
الفصل الثاني : معالجة القصور المؤسسي: 351
المبحث الأول : دعم التخصص الوظيفي في مكافحة الفساد: 352
الفقرة الأولى : محورية دور الهيئة المتخصصة: 355
أ. ضمانات نجاح الهيئة الدستورية: 356
ب. نطاق التخصص الوظيفي: 369
الفقرة الثانية : التخصص القضائي : 369
أ. الإحداث القانوني لقضاء متخصص في قضايا الفساد: 370
ب. توفير عوامل نجاح التخصص القضائي: 372
المبحث الثاني : اضفاء النجاعة والفاعلية على المنظومة الرقابية: 376
الفقرة الأولى : التحوير التنظيمي: 377
أ. أسباب التحوير: 378
ب. التوحيد واعادة توزيع الأدوار: 381
الفقرة الثانية : الترشيد الوظيفي: 384

أ. احداث وظيفة التدقيق: 385
ب. تغيير منهجية الرقابة: 387
خاتمة الجزء الثاني 391
الخاتمة العامة 393
المراجع 397